

## نساء وصحفيات.. الإدانة مضاعفة عند طالبان

كرم نعمة  
كاتب عراقي  
مقيم في لندن

الكابوس الذي تعيشه الصحافية

الأفغانية نسرين نوا، مع أنها خرجت من طوق طالبان قبل ساعات من سقوط العاصمة كابول بأيدي ميليشياتهم، يكاد يتكرر اليوم مع كل نساء أفغانستان، إلا أن تكون المرأة الأفغانية صحافية أيضاً، فهذا يعني أمراً مضاعفاً عند العقليّة الطالبانية الغارقة في الظلام.

موجة شهادة نسرين التي نشرت في صحيفة واشنطن بوست بعد تلاشي أي أمل أمام النساء هناك بمجرد هروب الرئيس الأفغاني وتهادي الجيش وإعادة فتح المزيد من متاجر بيع الرقيق الأزرق، لقد أخليت الشوارع من النساء إلا أن مراسلة شبكة "سي.أن.أن" أطلت علينا من كابول لكن بحجاب مجعد لفته على شعرها بطريقة عاجلة.

من المفيد استعراض ما أفضت به الصحافية الأفغانية وهي تكشف عن اسمها الحقيقي لأنها بعيدة عن طالبان اليوم، بينما نجحت صحيفة الغارديان في استطلاع عدد من الصحافيات الأفغانيات اللواتي تحدثن بأسماء مستعارة عن الرعب الذي يكتنفهن.

نسرين نوا التي عملت مراسلة لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي فارسي" في كابول مصابة بما يمكن أن نسميه "كابوس طالبان" وهو أشد الكوابيس عندما يتعلق بالنساء ويزداد ضراوة عندما تمتنهن النساء الصحافية.

لم تتخلص من ذلك الكابوس الذي ينتابها يوميا كحلم مزعج ومستمر، تحول إلى حقيقة، هي ترفض سرعة إنقاذ نفسها، بينما شقيقها صحافية أيضاً تتخلف عنها بمسافة خطوات وعناصر طالبان يلاحقونها.

أنقذت نسرين نفسها بينما بقيت شقيقها في سجن النساء الكبير بعد أن أعيد غلق أبوابه من جديد.

وكتبت "منذ ما قبل مغادرتي كابول قبل أيام قليلة، ما زلت أعاني من نفس الكابوس: أختي ترفض وتترقب وتترقب، يليها مقاتلو طالبان في شوارع كابول".

كانت شقيقة نسرين بين حشود آلاف الذين لجأوا إلى مطار كابول للهروب بعد فرار الرئيس "الديمقراطي جدا" لم تلحق الرحلة وبقيت الصحافية النساء تسمك بجواز سفرها، بينما سد طريقها مئات الأشخاص المتدافعين خوفاً من أصوات تتعالى "طالبان هنا، وصلت إلى المطار"، وهكذا بقيت هذه الصحافية مثل ملايين النساء غارقة في بحر من الفوضى والخوف والخيانة.

عندما هربت نسرين يوم الجمعة قبل سقوط كابول تركت أختها ووالدها هناك، واليوم لا تفعل تحت وطأة الإتهار غير البكاء مثل طفل متروك على قارعة الطريق لا يدري ما حل بأهله.

كانت نسرين وأختها شغوفتين بعملهما في الصحافة، والأكثر من ذلك تمارسان رياضة ركوب الدراجات مثل كل النساء الطبيعيات، لكن لا يمكن لهما ولاي امرأة أفغانية اليوم أن يتخيلن أنه يمكن لهن مشاهدة امرأة تقود دراجة في شوارع البلاد.

عادت الصحافية الشابة إلى منزلها بعد أن أقل المطر في وجهها مثل آلاف غيرها، وأول شيء فعلته أخفت بطاقة هويتها الصحافية وهشمت أنها الموسيقية، فهي إداثة لا تقبل النقص عند طالبان لقتل هذه المرأة الصحافية وعازفة الغيتار؛ يا للشريعة عندما تجمع ثلاث موبقات عند المرأة، ألا يكفي أنها عورة، ثم صحافية وعازفة موسيقية؟

تتحدث نسرين مثل أختها بان العالم برمته أدار ظهره إلى أفغانستان، كما تتحدث النساء بالخيانة، ولا يملكن غير القنوط.

حتى مرارة وجع نصريح الرئيس الألماني فرانك - فالتر شتاينماير، الذي وصف مشاهد الأفغان اليائسين في مطار كابول بعار

على الغرب، لا تخفف أسى امرأة أفغانية واحدة. بينما جميع الأفغان يعيشون حالة من الذعر والارتباك، والعالم لا يفعل أكثر من عرض صورهم على الشاشات، والافتقار بالاستماع إلى تصريحات قادة طالبان الجوفاء بأنهم تغيروا ولم يعودوا كما كانوا قبل عشرين عاماً!

لا ترى الصحافية نسرين وشقيقتها في المستقبل سوى ظلام دامس، ولا أحد يرشدهما فيه إلى الطريق. وهو نفس الانطباع الذي تشترك فيه كل الصحافيات في أفغانستان اليوم.

لقد نجحت صحيفة الغارديان البريطانية بنقل تلك المشاعر من صحافيات أفغانيات لازلن خلف أسوار سجن النساء الكبير.

تقول عائشة التي عملت مذبة أخبار بارزة ومقدمة برامج حوارية سياسية إن هروب الرئيس أخذ معه أي بصيص أمل بقي للنساء لاسيما المتعلمات والصحفات. وتصف كل ما يحدث بها بالانهايار فيما بدا وكأنه حدث في نوان.

وأضافت "عملت لسنوات عديدة في الصحافة لرفع صوت الأفغان، وخاصة النساء، لكن هويتنا تدمر اليوم مع أننا كنا نقترب من أي ذنب يستحق ذلك".

نسرين نوا التي عملت مراسلة لهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي فارسي" في كابول مصابة بما يمكن أن نسميه "كابوس طالبان" وهو أشد الكوابيس عندما يتعلق بالنساء ويزداد ضراوة عندما تمتنهن النساء الصحافية.

لم تتخلص من ذلك الكابوس الذي ينتابها يوميا كحلم مزعج ومستمر، تحول إلى حقيقة، هي ترفض سرعة إنقاذ نفسها، بينما شقيقها صحافية أيضاً تتخلف عنها بمسافة خطوات وعناصر طالبان يلاحقونها.

أنقذت نسرين نفسها بينما بقيت شقيقها في سجن النساء الكبير بعد أن أعيد غلق أبوابه من جديد.

وكتبت "منذ ما قبل مغادرتي كابول قبل أيام قليلة، ما زلت أعاني من نفس الكابوس: أختي ترفض وتترقب وتترقب، يليها مقاتلو طالبان في شوارع كابول".

كانت شقيقة نسرين بين حشود آلاف الذين لجأوا إلى مطار كابول للهروب بعد فرار الرئيس "الديمقراطي جدا" لم تلحق الرحلة وبقيت الصحافية النساء تسمك بجواز سفرها، بينما سد طريقها مئات الأشخاص المتدافعين خوفاً من أصوات تتعالى "طالبان هنا، وصلت إلى المطار"، وهكذا بقيت هذه الصحافية مثل ملايين النساء غارقة في بحر من الفوضى والخوف والخيانة.

عندما هربت نسرين يوم الجمعة قبل سقوط كابول تركت أختها ووالدها هناك، واليوم لا تفعل تحت وطأة الإتهار غير البكاء مثل طفل متروك على قارعة الطريق لا يدري ما حل بأهله.

كانت نسرين وأختها شغوفتين بعملهما في الصحافة، والأكثر من ذلك تمارسان رياضة ركوب الدراجات مثل كل النساء الطبيعيات، لكن لا يمكن لهما ولاي امرأة أفغانية اليوم أن يتخيلن أنه يمكن لهن مشاهدة امرأة تقود دراجة في شوارع البلاد.

عادت الصحافية الشابة إلى منزلها بعد أن أقل المطر في وجهها مثل آلاف غيرها، وأول شيء فعلته أخفت بطاقة هويتها الصحافية وهشمت أنها الموسيقية، فهي إداثة لا تقبل النقص عند طالبان لقتل هذه المرأة الصحافية وعازفة الغيتار؛ يا للشريعة عندما تجمع ثلاث موبقات عند المرأة، ألا يكفي أنها عورة، ثم صحافية وعازفة موسيقية؟

تتحدث نسرين مثل أختها بان العالم برمته أدار ظهره إلى أفغانستان، كما تتحدث النساء بالخيانة، ولا يملكن غير القنوط.

حتى مرارة وجع نصريح الرئيس الألماني فرانك - فالتر شتاينماير، الذي وصف مشاهد الأفغان اليائسين في مطار كابول بعار

# صحافيون عراقيون يتحركون لتشريع قانون حق الحصول على المعلومات

## حرية الوصول إلى المعلومة بعيدة عن فهم العاملين في الشأن العام



الحصول على المعلومة حق للصحافي والمواطن

مكتوب عليها "سري للغاية"، إلا أنها تجد طريقها إلى التداول، فيما يتم منح تزويد الصحافي بالمعلومة وبما يحتاجه من وثائق أو عدم تعاون الممنين معه ورفض التصريح أو التملص من الرد على حادثة معينة وغير ذلك من الأشكال.

وتلجأ بعض الحكومات إلى حجب المعلومات عن المواطن بشكل عام والصحافي والمدون بشكل خاص لإخفاء ما يهيم الرأي العام ويهدد مناصب البعض من المسؤولين خصوصاً ما يتعلق بفتح ملفات فساد.

وأبدي حمزوز خشيتة من تشريع قانون آخر يتعارض مع حق الحصول على المعلومة، يكون تحت مظلة قانون جرائم المعلوماتية أو المسمى الجديد له (قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية)، وأكد أنه "سيجعل على تقييد حرية التعبير على الإنترنت كما أنه من الممكن استخدامه لتصفية الخصوم قانونياً وخصوصاً الناشطين عبر الإنترنت".

وأشار أيضاً إلى تجارب عراقية كثيرة لسوء تطبيق القوانين "أحياناً توجد قوانين جيدة من الناحية النظرية ولكن الخطورة تكمن في سوء التطبيق في الجانب العملي من دون وجود محاسبة للمقصر".

وتساءل "هل تملك مؤسسات الدولة والجانب القضائي الكفاءات اللازمة فنياً والمدرية بشكل عال لتحليل القضايا الرقمية المحالة لهم وبالتالي يدرك القاضي حقيقت القضية من النواحي الرقمية لاتخاذ الحكم المناسب".

ويعرّو البعض غياب حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومة في العراق إلى القمع الذي تمارسه السلطات

الوصول إلى المعلومة، فضلاً عما يشهده من أعمال طالت الكثير من الصحافيين وصلت حد التصفية الجسدية. ويقول صحافيون إن حرية الحصول على المعلومة في العراق مغيبة وبعيدة عن فهم العاملين في الشأن العام، ولا يمكن لجهات قانونية الحصول على معلومة من الجهات الرقابية، فكيف بالصحافيين؟

ونتيجة لذلك ينظر الموظف إلى مسألة طلب الصحافي للمعلومة بنوع من الريبة والشك، كما أن عقوبة الوظيفة العامة ما تزال تسيطر عليها فكرة الدولة البوليسية، وقد طوقت القرارات والأنظمة الداخلية للمعلومات بجران لا يمكن لأحد الوصول إليها بسبب ما يسمى بتقديم طلبات والحصول على موافقات.

ورأى حيدر حمزوز رئيس شبكة المدونين العراقيين أنّ "حق الوصول إلى المعلومة يعتبر حقاً أصيلاً للإنسان وليس للصحافي فقط".

وبيّن أنّ "عمل الصحافي والمدون يعتمد على البحث عن هذه المعلومة وعلى الدولة توفير كافة السبل والأدوات اللازمة عبر قوانينها لتكون شفافة في توفير كل البيانات اللازمة لعمل الصحافي من أجل إتمام عمله لتحليل هذه البيانات وفي النهاية توفير عمل مؤسسات الدولة".

وينتقد صحافيون يعملون بمؤسسات إعلامية تسريب المعلومة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين يجري منع وصولها إلى الصحافة، ما يعني أنّ هناك أطرافاً لديها مناصب مهمة تلجأ إلى استهداف الخصوم عبر نشر المعلومات على المنصات الاجتماعية من خلال تسريب وثائق مهمة وأحياناً

تعتبر التشريعات القانونية الموجودة الآن في العراق من أبرز مميزات العمل الصحفي، وتمتثل في القوانين الموجودة في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى في انعدام القوانين الضرورية لإتاحة حرية الوصول إلى المعلومة، لذلك يسعى الصحافيون لحض البرلمان على إقرار قانون يسهل مهامهم.

بغداد - يطالب صحافيون عراقيون بتشريع قانون حق الحصول على المعلومات، ووضع البرلمان العراقي أمام مسؤولية التشريعية لإقرار هذا القانون للحد من معوقات العمل الصحفي وتعطيل مبدأ الشفافية.

ويتعرض الصحافيون والعاملون في الإعلام للمساءلة في حال نشر معلومة تخص مؤسسة حكومية أو العكس، ويضطرون أحياناً إلى تجنب مواضيع مهمة أو طرح معلومات حساسة بسبب عدم دعمها بأدلة ليس من المستحيل الحصول عليها، بل لامتناع الجهات ذات العلاقة عن تسهيل مهمتهم في الحصول عليها.

وقالت ذكري سرسم وهي مديرة مركز إعداد مشروع القانون في حديثها لشبكة الصحافيين المدونين "تكمن أهمية المعلومة في دعمها للشفافية والتقليل من الفساد وتشدّد الرقابة الشعبية من خلال مكاشفة الجمهور بالحقائق والمعلومات الموثقة ومعالجة مكامن الخلل في عمل المؤسسات الحكومية، لذلك هناك ورش تدريبية لصحافيين ومناصرين وبشراكة مع مؤسسة الإعلام الدولي".

ذكري سرسم

أهمية المعلومة تكمن في دعمها للشفافية والتقليل من الفساد

وأضافت سرسم وهي مديرة مركز برج بابل للتنمية الإعلامية "إنّ هذا الحق يمثل مصداقية الدول في احترام حقوق مواطنيها كونه من الحقوق المدنية والسياسية، فإذا تمكن الفرد في ممارسة هذا الحق، سيتمكن بالتالي من الوصول إلى كل المعلومات والبيانات والملفات المتعلقة برسم سياسات البلد وأداء الإدارات الحكومية بجميع مؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها".

ويعد العراق من البلدان المتأخرة جداً في مجال الحريات الإعلامية نظراً لما يشهده من صعوبات في العمل الصحفي والأوضاع الأمنية والسياسية التي تعيق عمل الصحافيين منذ سنوات، حيث تتمثل تلك العقبات في القوانين الموجودة في بعض الأحيان، وأحياناً أخرى في عدم تشريع قانون يتيح حرية

## أردوغان يهدد الصحافيين والناشطين بتشديد الرقابة على وسائل التواصل

وأضاف "إلى أين ستذهب الدولة التي يُعقل فيها مئات البشر دون أي وجه حق بسبب تغريدة، أو خبر شاركه أو تعليق أعجبه؟"

وبصحب مسودة ذلك القانون المخير للجدل في تركيا، تم فرض عقوبة في قانون العقوبات بحق من يصنعون أخباراً كاذبة ويشيرونها أو يهينون أشخاصاً على وسائل التواصل الاجتماعي.

ونشرت مؤسسة "حرية التعبير" الحقوقية المحلية (غير حكومية) أن عدد المواقع الإلكترونية المججوبة في تركيا العام الماضي بلغ 467 ألفاً، ما اعتبر دلالة على استمرار النهج القمعي في البلاد.

ونشرت المؤسسة أنّ قرار حجب المواقع الإلكترونية لا يعود فقط إلى الجهات القضائية المختصة، بل هناك أكثر من 20 مؤسسة رسمية لا صلة لها بالحكم لها القدرة على حجب أي موقع دون الحصول على قرار قضائي.

القضايا الجنائية وإدانته الصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحاميين والكتاب ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

20 مؤسسة رسمية لا صلة لها بالحاكم تستطيع حجب أي موقع دون الحصول على قرار قضائي

وشن على باباجان رئيس حزب الديمقراطية والتقدم التركي المعارض هجوماً الأرياء الماضي على الحكومة بسبب مساعيها لتقييد وسائل التواصل. وقال في تغريدة على حسابه الشخصي بموقع تويتر "الشباب لا يستطيعون التنفس، إنهم ينتظرون فرصة للهرب. لا تؤن الدولة من الآن فصاعداً. اتركوا الشباب وشأنهم.. كفى!!"

تونس - أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن عزم حكومته صياغة قوانين لتشدّد الرقابة على مواقع التواصل، ومحاسبة الصحافيين والناشطين على "الكذب والتشويه" الذي ينشرونه على هذه المنصات.

وذكر الموقع الإلكتروني لصحيفة "جمهورية" أن تصريحات أردوغان الخسيس خلال افتتاح الدورة الجديدة للبرلمان التركي حملت تهديداً ووعيداً، حيث قال "لن ننسى عدد الشخصيات الممتلئة قلوبهم بالعداء تجاه بلدهم، وذلك من سياسيين إلى صحافيين ومنصبيين على مواقع التواصل الاجتماعي، يحاولون استغلال الأام أمتنا بالكذب والتشويه والاستفزاز".

وأكد أنّ حكومته "تريد وضع ضوابط لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي على غرار أوروبا". وأضافت صحيفة "تركييا" الثلاثاء الماضي أن الاتراك الذين تثبت إدانتهم